IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

المؤتمـــر العـــام

GC(57)/18
٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

الدورة العادية السابعة والخمسون

البند ٢٢ من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GC(57)/1 وإضافتاها Add.1 وAdd.2)

رسالة وردت من الممثل المقيم لإسرائيل بشأن الطلب الداعي إلى إدراج بند بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" في جدول أعمال المؤتمر

١- تلقّى المدير العام رسالة بتاريخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣ من الممثل المقيم لإسرائيل، بشأن الطلب المقدّم من الدول العربية الأعضاء في الوكالة والداعي إلى إدراج بند بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" في جدول أعمال المؤتمر.

وتُعَمَّم الرسالة طيّه، استجابة للطلب الوارد فيها.

البعثة الدائمة لإسرائيل
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية
واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة
الحظر الشامل للتجارب النووية

١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣

صاحب السعادة،

يشرّفني أن أنقل لكم موقف إسرائيل بشأن طلب مجموعة الدول العربية الوارد في الوثيقة GC(57)/1/Add.1 المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣ لإدراج بند بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" في جدول أعمال دورة المؤتمر العام السابعة والخمسين.

بادئ ذي بدء، من المهم الإشارة إلى تاريخ هذا القرار المؤسف الذي رفضته الوكالة في دورة المؤتمر العام الرابعة والخمسين، بل ولم يُقدَّم خلال دورتي المؤتمر العام الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين.

وبصرف النظر عن سوء نية الذين تقدَّموا بهذا الطلب، فإنَّ دورة المؤتمر العام السابعة والخمسين ستجد أمامها جدول أعمال يتضمن بنودًا ملحّة، منها الأمان والأمن النوويان، وضمانات الوكالة، والتعاون التقني، والمسائل المتصلة بالميزانية ومسائل كثيرة أخرى. ويتصدَّر كلَّ هذه المسائل الهامة الخطرُ المتزايد الذي يثيره البرنامج النووي العسكري الإيراني والذي يلقى بظلاله على المؤتمر العام. إنَّ إيران طرف آخر من دول الشرق الأوسط التي هي أطراف في معاهدة عدم الانتشار اكتُشِف بأنَّه ينتهك انتهاكًا صارخًا واجباته والتزاماته الدولية في المجال النووي، على غرار العراق وليبيا وسوريا التي سلكت في الماضي، أو تسلك في الحاضر، هذا السلوك المخادع. فأكبر التهديدات المحدقة بنظام عدم الانتشار هي تلك الناشئة عن دول من الشرق الأوسط التي تسعى إلى الحصول على أسلحة نووية تحت قناع عضويتها في معاهدة عدم الانتشار. ومن البديهي أنَّ معاهدة عدم الانتشار، التي تنص في ديباجتها على وجود علاقات دولية خالية من التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الاستقلال السياسي لأي دولة، هي معاهدة بعيدة كل البعد عن علاج النفوس السيئة في منطقة الشرق الأوسط.

وإنَّ التطورات الأخيرة ذات الصلة في المنطقة لا تقدِّم الدليل على الادعاء بأنَّ جميع الدول العربية تسعى بصدق إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط كما تزعم هذه الدول. فالضمانات التي زُعِم أنها قُدِّمت في هذا الصدد هي ضمانات برهنت في معظمها على أنها زائفة وغير جديرة بالثقة، لا سيما تلك التي قدَّمتها بعض الأنظمة غير الديمقراطية. وحسبنا مشاهدة استخدام النظام السوري للمواد الكيميائية ضد مواطنيه المدنيين. وسوريا هذه هي نفسها التي أبلغت رسميًا الأمم المتحدة بأنها لا تملك أي أسلحة كيميائية، وهي ما زالت تنكر وجود مفاعل نووي سري ينتج البلوتونيوم في دير الزور بالرغم من وجود أدلة دامغة على ذلك.

وعلى ضوء هذه الممارسات المثيرة للجزع وانتهاكات القواعد والأنظمة الدولية، من الواضح أنَّ الغرض من الطلب العربي الآنف الذكر هو تحويل الانتباه عن الواقع القاتم للشرق الأوسط. إنَّ تفاقم الأوضاع الإقليمية يُضفي مصداقية على الموقف الذي اتخذته دولة إسرائيل منذ عهد بعيد وهو أنه لا يمكن إحراز تقدُّم في سبيل اتخاذ تدابير حقيقية للحدِّ من التسلُّح إلا من خلال عملية تدريجية تبدأ باتخاذ تدابير لبناء الثقة، وعكس الاتجاهات الإقليمية السلبية، وتحويل الأعمال العدائية الحادة والمفتوحة والنزاعات الثائرة وحالة الحرب إلى علاقات ودية دائمة.

إنَّ إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لا يتحقَّق بمجرَّد استخدام صيغة دبلوماسية ذكية. ذلك أنَّ السبيل الوحيد إلى جمع الأطراف في مفاوضات مباشرة جدية يتمثَّل في اتخاذ مجموعة من الخطوات التي تقلِّل بشدة من حدة التوترات. وهذا الاستنتاج وارد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو تقرير يعود تاريخه إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/435).

إنَّ امتثال جميع دول المنطقة امتثالًا تامًا لالتزاماتها بالحدِّ من التسلح وعدم الانتشار هو عنصر أساسي لإرساء الظروف الملائمة للشروع في هذا المسار الإقليمي. وهذه التجربة أثبتت نجاحها في مناطق أخرى حيث نجحت الأطراف في إرساء ثقة متبادلة بينها.

لقد أكّدت إسرائيل على الدوام أنه لا يمكن معالجة القضية النووية معالجة واقعية، ناهيك عن جميع قضايا الأمن الإقليمي، التقليدية وغير التقليدية على حد سواء، إلا في السياق الإقليمي. وحتى الآن، ما زال استمرار الاضطرابات وعدم الاستقرار في المنطقة، والسجل الرديء من عدم الامتثال داخل الأعضاء في المنطقة، كل ذلك مجتمعاً يؤثر تأثيراً حاسماً في القدرة على بناء الثقة والشروع في عملية من شأنها أن تقود نحو اتخاذ ترتيبات للأمن الإقليمي.

لقد أوضحت إسرائيل من جهتها التزامها بحوار الأمن الإقليمي في مناسبات عديدة، مثل مشاركتها الفاعلة في محفل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١) بشأن الخبرة ذات الجدوى المحتملة بالنسبة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وحتى في الآونة الأخيرة، فقد أعربت إسرائيل عن استعدادها للمشاركة في مشاورات متعددة الأطراف اقترحها سفير فنلندا، ياكو لايافا، في شهر آذار/مارس الأخير. غير أنَّ ذلك الاقتراح قوبِل برد عربي سلبي، بسبب رفض الدول العربية التعامل مباشرة مع دولة إسرائيل. ومن الواضح أنَّ مجموعة الدول العربية تُفضِّل مسار الهجوم على إسرائيل والتطفّل عليها بدل التعامل معها مباشرة.

إنَّ إسرائيل تؤمن بأنَّ الطلب العربي المذكور آنفًا إضافة إلى كونه ينزوي بوضوح خارج نطاق نظام الوكالة الأساسي وخارج نطاق ولايتها وليس له أي أساس قانوني، فهو كذلك يخالف مصالح الوكالة والدول الأعضاء فيها. وهو سيقوِّض لا محالة أي محاولة حقيقية لتعزيز الثقة والأمن بين الدول الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط.

إنَّ الدول الأعضاء، برفضها الطلب العربي الداعي إلى إدراج هذا البند المدفوع بسوء النية في جدول أعمال المؤتمر العام، ستبعث برسالة واضحة تجسِّد عزمها على عدم السماح بصرفها مرارًا وتكرارًا عن التحديات الحقيقية التي تواجهها الوكالة في الميدان النووي.

وأرجو أن تُعمِّموا هذه الرسالة على جميع الدول الأعضاء في الوكالة.

وتفضّلوا سعادتكم بقبول فائق احترامي.

[ختم] [توقيع]

الدكتور إيهود أزولاي
السفير
الممثل الدائم
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية
ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

السيّد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية